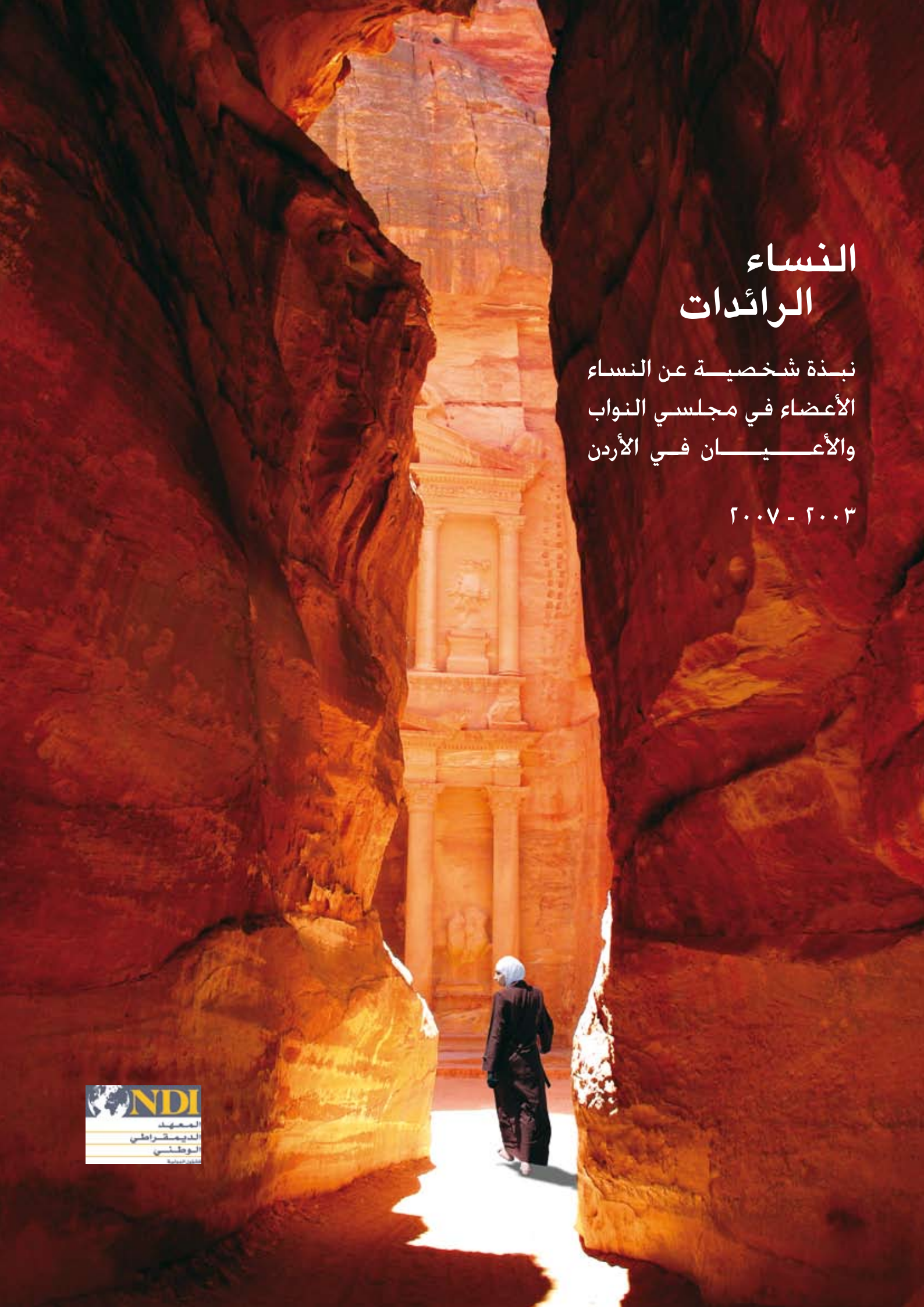

النساء الرائدات

نبذة شخصية عن النساء الأعضاء في مجلسي النواب والأعيان في الأردن

٢٠٠٣ - ٢٠٠٧

NDI
المعهد الديمقراطي الوطني

النساء الرائدات

نبذة شخصية عن النساء
الأعضاء في مجلسي النواب
والأعيان في الأردن

٢٠٠٣ - ٢٠٠٧

حقوق النشر© المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية ٢٠٠٧. كل الحقوق محفوظة. يمكن اعادة انتاج و/ أو ترجمة أجزاء من هذا العمل لأهداف غير تجارية، شرط أن يتم التعريف بالمعهد الديمقراطي الوطني كمصدر للمادة وأن يتم إرسال نسخ من أي ترجمة لها.

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية (NDI)

إن المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية (NDI) هو منظمة غير ربحية تعمل على تعزيز الديمقراطية ونشرها حول العالم. وبالإستعانة بشبكة عالمية من الخبراء المتطوعين، يوفر المعهد الوطني الديمقراطي المساعدة العملية للقادة المدنيين والسياسيين المؤيدين للقيم والممارسات والمؤسسات الديمقراطية. كما يعمل المعهد الوطني الديمقراطي في كل منطقة من العالم لبناء منظمات سياسية ومدنية،والقيام بانتخابات نزيهة وتشجيع مشاركة المواطنين والإنفتاح والمسائلة في الحكم.

وتعتمد الديمقراطية على هيئات تشريعية تمثل الشعب وتراقب السلطة التنفيذية، وسلطة قضائية مستقلة تصون حكم القانون، وأحزاب سياسية منفتحة ومسؤولة، وانتخابات يمكن للمواطنين من خلالها اختيار ممثليهم في الحكومة بحرية. يعمل المعهد كمحفز للتنمية الديمقراطية، وهو يؤازر المؤسسات والاجراءات التي تسمح بازدهار الديمقراطية .

بناء المنظمات السياسية والمدنية :

يساهم المعهد الديمقراطي الوطني في بناء مؤسسات مستقرة وحسنة التنظيم وذات قاعدة واسعة والتي تشكل الاساس لثقافة مدنية قوية. وتعتمد الديمقراطية على هذه المؤسسات الوسيطة – صوت المواطنة الصامتة، والتي تربط بين المواطنين وحكومتهم وبينهم البعض عن طريق توفير سبل المشاركة في السياسة العامة.

حماية الانتخابات:

يدعو المعهد الوطني الديمقراطي لانتخابات مفتوحة وديمقراطية. فقد طلبت الاحزاب السياسية والحكومات من المعهد الوطني الديمقراطي دراسة القوانين الانتخابية وتقديم توصيات لعمل تحسينات عليها. كما يوفر المعهد المساعدة التقنية للاحزاب السياسية والمجموعات المدنية للقيام بحملات تثقيفية للناخبين وتنظيم برامج الرقابة على الانتخابات. حيث يعد المعهد الوطني الديمقراطي رائدا على مستوى العالم في الرقابة على الانتخابات بعد ان قام بتنظيم وفود دولية للرقابة على الانتخابات في العديد من الدول والمساعدة على ضمان ان نتائج الاقتراع تعكس ارادة الشعب.

تعزيز الانفتاح والمسائلة:

يستجيب المعهد الوطني لمطالب قادة الحكومة والبرلمان و الاحزاب السياسية والمجموعات المدنية والذين يطلبون المشورة بشأن عدة أمور، منها الاجراءات التشريعية وخدمة الناخبين و التوازن بين العلاقات المدنية– العسكرية في الديمقراطية. ويعمل المعهد الوطني الديمقراطي على بناء هيئات تشريعية وحكومات محلية تكون مهنية ومسؤولة ومنفتحة ومتجاوبة تجاه مواطنيها.

إن التعاون الدولي يعد المفتاح لتعزيز الديمقراطية بفعالية وكفاءة، كما يبعث برسالة قوية للديمقراطيات الجديدة والصاعدة مفادها أنه بينما تزداد عزلة الأوتقراطيات وخوفها من العالم، يمكن للديمقراطيات أن تعتمد على حلفاؤها الدوليين ونظام مؤازرة فاعل.

ويثني المعهد الوطني الديمقراطي، ومقره واشنطن وفروعه المنتشرة في جميع مناطق العالم، على مهارات طاقمه من الموظفين باستقدام المتطوعين من الخبراء من حول العالم، والذين كان العديد منهم محاربين متمرسين في الصراعات الديمقراطية في بلادهم، والذين يشتركون في رؤى قيمة حول التنمية الديمقراطية.

قائمة
المحتويات

مقدمة ١

تاريخ النساء الأردنيات والبرلمان..... ٣

النائب انصاف الخوالدة..... ٥

النائب ناريمان الروسان..... ٧

النائب أدب السعود..... ٩

النائب زكية الشمايلة..... ١١

النائب فلك الجمعاني..... ١٣

النائب حياة مسيمي ١٥

العين ليلى شرف..... ١٧

العين صبحية المعاني..... ١٩

العين سلوى المصري..... ٢١

العين مي أبو السمن..... ٢٣

العين رويدا المعايطة..... ٢٥

العين إنعام المفتي..... ٢٧

العين وجدان التلهوني الساكت..... ٢٩

العين نوال فاعوري..... ٣١

الخارطة السياسية للأردن..... ٣٢

شكر وعرفان..... ٣٣

مقدمة

كان الانتخاب غير المسبوق لستة نساء لمجلس النواب في سنة ٢٠٠٣ خطوة مهمة نحو تعزيز مشاركة النساء السياسية في الأردن. كما ساهمت الخطوة اللاحقة بتعيين ثمانية نساء في مجلس الأعيان في تشكيل طبقة رفيعة المستوى من المشرعات الأردنيات اللواتي قمن بتحدي النظرة التقليدية حول دور النساء في المجتمع. وفي السنوات الأربع الأخيرة، قوبلت النساء العضوات بمقالات صحفية غير مرضية وبنقد قاسي بسبب اعتبارهن غير فاعلات أو مؤثرات على قضايا المرأة والتشريع. وقد كان هذا النقد موجها لهن بينما كن يخدمن في البرلمان الأول بعد تطبيق نظام الكوتا وبعد غياب دام ثلاث سنوات عقب حل البرلمان بمرسوم ملكي في عام ٢٠٠٠. من جهتهن، فقد قوبلت أعضاء مجلس الأعيان، واللواتي يشكلن مجموعة مثيرة للإهتمام من الشخصيات المميزة وذوي الخبرة، باهتمام ضئيل من وسائل الإعلام، وجهودهن المدهشة مرت من دون أن تحظى بالإهتمام.

لقد كشفت ابحاث مجموعات الحوار المركز التي قام بها المعهد الوطني الديمقراطي أن الأردنيين، سواء كانوا ذكورا أم اناثا، لا يمكنهم وصف انجازات النساء الأعضاء في البرلمان. ومع ذلك، فقد وصلت تلك النواب والأعيان إلى مراكز غير مسبوقة في الهيئة التشريعية وتحملن مسؤوليات طائلة وحققن انجازات عديدة تستحق الذكر، انجازات لم يتم الإشادة أو الاعتراف بها حتى الآن.

إن الغرض من هذا الكتاب هو تقديم تجارب وقصص وإنجازات النساء الأردنيات ال١٤ اللواتي شغلن مقعدا في البرلمان في الفترة ما بين ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٧. إن هذا العمل هو نتيجة لقاءات مع البرلمانيات ومؤيديهن، بالإضافة إلى الإستعانة بعدة تقارير ووثائق عن مشاركة النساء السياسية في الأردن. انه يعرض من هن هؤلاء النساء المميزات وإرثهن على مدى هذه الاربع سنوات المهمة من تاريخ الاردن. وليتشجع عدد اكبر من النساء على الترشح للمناصب ويتم انتخابهن في الاردن ولكي تدعم النخبة صانعة القرار التشريعات والمبادرات التي تقوي من مشاركة المراة السياسية، من الضروري ان تبرز النساء البرلمانيات تجربتهن، مع تحدياتها ونجاحاتها على حد سواء. يوفر هذا الكتاب منفذا لهن ليقمن بذلك. فحضورهن في البرلمان في حد ذاته يعد انجازا كبيرا. انهن، ببساطة، نساء رائدات.

رولا عطار
المدير المقيم في الاردن
المعهد الوطني الديمقراطي للشؤون الدولية
تشرين الثاني ٢٠٠٧

تاريخ النساء الاردنيات والبرلمان

ان المملكة الاردنية الهاشمية دولة عربية مستقلة ذات سيادة، ونظام الحكم فيها نيابي ملكي وراثي. وتتمثل السلطة التشريعية فيها بمجلس الامة وجلالة الملك. يتكون مجلس الامة من مجلسين، مجلس الاعيان ومجلس النواب. يضم مجلس الاعيان ٥٥ عضوا يعينهم جلالة الملك، ويتكون مجلس النواب من ١١٠ اعضاء يتم انتخابهم باقتراع سري في انتخابات عامة ومباشرة.

ووفقا للدستور الاردني، فان كل الاردنيين متساوون امام القانون؛ ومنذ العام ١٩٧٤ منحت النساء الحق الكامل بالانتخاب والترشح للانتخابات. وكانت انتخابات عام ١٩٨٤ التكميلية الفرصة الاولى للمرأة لممارسة حقها في التصويت ولم يكن هناك مرشحات في تلك السنة.

في عام ١٩٨٩ تم استعادة الحياة النيابية في الاردن بشكل كامل، واقيمت الانتخابات حيث ترشحت فيها ١٢ امرأة لم تتمكن اي منهن من الحصول على اصوات كافية للفوز بأي من ال ٨٠ مقعدا. وفي انتخابات عام ١٩٩٣، ترشحت ٣ نساء للإنتخابات، حيث تم انتخاب امرأة واحدة وهي توجان فيصل. وفي عام ١٩٩٧ ترشحت ١٧ امرأة، ولكن لم يتم انتخاب أي منهن. وفي انتخابات ٢٠٠١ التكميلية، تم انتخاب امرأة من قبل أعضاء مجلس النواب.

وفي الإنتخابات النيابية التي عقدت في عام ٢٠٠٣، قدم الأردن نظام الكوتا، والذي خصص ٦ مقاعد من المقاعد ال ١١٠ للمرشحات من النساء. في تلك الإنتخابات، ترشحت ٥٤ امرأة لنيل تلك المقاعد وفازت ٦ منهن في مقاعد في مجلس النواب الرابع عشر. كما تم تعيين ٨ نساء في مجلس الأعيان منذ تلك السنة. وشكلت هؤلاء البرلمانيات ال١٤ الطبقة الرائدة من المشرعات في تاريخ الأردن.

إنصاف الخوالدة

تعرف النائب إنصاف الخوالدة، بسبب خبرتها التي وصلت إلى ٢٣ عاما كمديرة مدرسة، كيف تتعامل مع المواقف الفوضوية والشخصيات المختلفة. مع ذلك، فإن هذا لايمكن مقارنته بالكم الهائل من المكالمات الهاتفية التي تتلقاها من مواطني دائرتها الإنتخابية. وكما تقول شارحة «**أمتلك الآن خطيْ هاتف ولا يكف الاثنان عن الرنين ليلا نهارا.**» وتم انتخابها في سنة ٢٠٠٣ عن محافظة الطفيلة الدائرة الثانية، والتي تضم محمية ضانا الطبيعية. وبصفتها عضوا في مجلس النواب، فقد نجحت في ايصال العديد من الخدمات والمشاريع التنموية لمنطقتها، ومن ضمنها مركز ترفيهي وثقافي يوفر مكانا للشباب في الطفيلة للتعارف والتواصل، وببساطة التمتع بوقت طيب.

من مواليد الطفيلة عام ١٩٥٨، مهدت الخوالدة الطريق لمهنتها بالتعليم بدبلوم من كلية التربية، وتواصل الآن دراستها وتسعى للحصول على درجة البكالوريوس في علم النفس من جامعة السودان. وهي أيضا عضو في تجمع لجان المرأة الأردني، والإتحاد النسائي المرأة الأردني والعديد من الجمعيات الخيرية.

وقد ركزت الخوالدة في عملها في البرلمان على خلق الوظائف وخصوصا في البلدات الصغيرة والمناطق النائية في الأردن، ومن عمق تجربتها في التعليم، فقد دافعت عن قضايا الطفل. وإدراكا منها بأن تحسين انظمة التعليم والنمو الأقتصادي يتماشيان سوية، فقد عملت الخوالدة بجد على تحسين الإثنين معا. كما شغلت مناصب في العديد من اللجان المهمة في مجلس النواب ومن ضمن تلك اللجان: التعليم، والثقافة والشباب، والسياحة والآثار والخدمات العامة، وأيضا لجنة شؤون البادية والمناطق الريفية.

وتشجع الخوالدة، وهي أم لثمانية أطفال، أولادها على تقدير العمل العام وتؤمن بأنهم سيسيروا على خطاها يوما ما. وكما علمت اطفالها وعددا لا يحصى من الأطفال، «**إن مساعدة الناس هو أفضل ما تستطيع القيام به.**»

النائب

ناريمان الروسان

نشأت النائب ناريمان الروسان على قيمة وأهمية العمل المدني، والتي تعلمتها من عائلتها السياسية؛ وهي من مواليد الرمثا في محافظة إربد في الشمال في عام ١٩٥١. وكان انفتاح الروسان المبكر على السياسة دافعاً ومحفزا لها لكي تسعى لهذا المنصب السياسي ولتشغله لاحقا. وقد انتخبت بدعم من عشيرتها في سنة ٢٠٠٣ عن الدائرة الإنتخابية الخامسة في محافظة إربد.

«منذ الطفولة، كان لدي طموح أن أشغل منصبا عاما وأن أكون شخصية عامة. وقد اصبت بالقليل من خيبة الأمل عندما تم تعيين امرأة كوزير في الحكومة ولم تكن أنا، وعندما تم اختيار أول قاضية ولم تكن أنا. لذا قررت أن اترشح لمجلس النواب وها أنا قد نجحت.»

وخلال الفترة التي قضتها في البرلمان، وصلت الروسان إلى منصب مساعد رئيس مجلس النواب وكانت عضو في المكتب الدائم للمجلس. كما كانت عضو في لجنة شؤون البادية والمناطق الريفية ولجنة الحريات العامة ولجنة العمل والتنمية الإجتماعية.

والنائب الروسان حاصلة على شهادة الليسانس في القانون من جامعة الإسكندرية في مصر ومارست المحاماة لمدة عشرين عاما. وكانت ناشطة في العديد من المنظمات التي تتناول قضايا قانونية مهمة خلال مهنتها وقامت بدور فاعل في كل من المجلس الأعلى للشباب والرابطة الرياضية للمرأة العربية.

وقد استغلت الروسان الفترة التي قضتها في مجلس النواب في النضال من أجل الحقوق القانونية للمرأة والطفل. كما سعت لتعديلات في قانون الأحوال الشخصية للسماح للمرأة المتزوجة من أجنبي بإعطاء جنسيتها لأولادها وهو أمر لم يتم تحقيقه بشكل كامل اليوم. **«هذا شي لم يحصل فيه تقدم كاف ولكننا في صدد تحقيق هذا التقدم.»**

وتؤكد على أهمية التحضير للنساء لكي يأثرن في مجلس النواب.

«إن التدريب مهم، وليس العامل الوحيد الذي سيمكن النساء من الأداء بشكل جيد، بل هناك الدافع الشخصي عند النساء والعزم على الإنجاز.»

النائب

أدب السعود

بصفتها أصغر عضو في البرلمان الرابع عشر، تمثل أدب السعود صوت الجيل الجديد في مجلس النواب، وقد تم انتخابها في سنة ٢٠٠٣ عن محافظة الطفيلة الدائرة الأولى. ومتحدثة عن عدد النساء حاليا في البرلمان قالت السعود: «إن انجازاتنا متناثرة هنا وهناك، ولكن المهم أن اشتراكنا في العملية التشريعية هو الانجاز بحد ذاته.»

والسعود، من مواليد الطفيلة في العام ١٩٦٩، قد درست في الجامعة الأردنية حيث حصلت منها على درجتي البكالوريوس والماجستير في الجغرافيا. وعملت منسقة برامج مع الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية كما عملت أيضا مساعدة مدير في وزارة التربية والتعليم. وهي عضو في الجمعية الملكية لحماية الطبيعة وتجمع لجان المرأة الأردني.

وأثناء وجودها في البرلمان، كانت السعود مقررا للجنة التوجيه الوطني وعضوا في لجنة العلاقات العربية والخارجية، ولجنة الصحة والبيئة. وبما أنها تدخل مجلس النواب من دون أي خبرة سياسية، فهي تقول موضحة أن تعلم كيفية التعامل مع القوانين كان أحد أكبر التحديات التي واجهتها.

«إن أحد أصعب المسائل التي واجهتها هي كوني منخرطة في أمور أخرى غير التشريع وأن العامة يتوقعون منا أن نتعامل مع قضايا لا تتعلق بالتشريع، وعليه فعندما جئت إلى مجلس النواب لم يكن لدي فكرة عن كيفية عمل السلطة التشريعية وكان علي ان اتعلم.... إن العملية التشريعية عملية معقدة تتطلب من النائب أن يقرأ كثيرا وأن يفهم كثيرا.»

وتضيف السعود: «ليس لدي أي مشكلة في المشاركة والتعامل مع النواب الرجال لأننا نعتبر أنفسنا أعضاء في مجلس النواب وليس كأعضاء رجال وأعضاء نساء. وأرفض فكرة أن هناك قوانين للمرأة وقوانين للرجل. فمهما تكن القوانين التي يتم مناقشتها والتصويت عليها فهي قوانين للمجتمع ككل وهذا يشمل الرجال والنساء.»

مجلس النواب

النائب

زكية الشمايلة

من مواليد الكرك عام ١٩٤١، تم انتخاب النائب زكية الشمايلة للبرلمان عام ٢٠٠٣ عن الدائرة الإنتخابية الأولى من محافظة الكرك. وطوال مدة وجودها في مجلس النواب فقد كانت صوتا فعالا لصالح التعليم وقد شاركت في لجان التعليم والثقافة والشباب والسياحة والآثار والأشغال العامة.

وتحمل الشمايلة شهادة الدبلوم من معهد دار المعلمات في رام الله. وكانت معلمة في وزارة التربية والتعليم ومديرة مدرسة ثانوية بنات الكرك كما كانت أيضا مسؤولة سكن الطالبات في جامعة مؤتة. وكانت رئيسة شعبة التنسيق الداخلي في قسم دراسات تنمية المجتمع المحلي في جامعة مؤتة.

والشمايلة عضو في تجمع لجان المرأة الأردني. وهي فخورة بكونها تمثل النساء في مجلس النواب ولكنها تأمل بأن يكون هناك المزيد من النساء في مجلس النواب قريبا.

وهي متزوجة ولديها أربعة أطفال.

النائب فلك الجمعاني

تم انتخاب النائب فلك الجمعاني لمجلس النواب في عام ٢٠٠٣ عن الدائرة الإنتخابية الثانية في محافظة مأدبا، بعد مهنة ناجحة في طب الأسنان. بعد حصولها على شهادة البكالوريوس في طب وجراحة الأسنان من جامعة دمشق في سوريا فقد تابعت تعليمها وحصلت على درجة الماجستير في تركيب و صناعة الأسنان من جامعة لندن عام ١٩٨٦. وقد عملت رئيسة قسم الأسنان في مستشفى ماركا العسكري و في مركز الحسين الطبي. وهي عضو في نقابة أطباء الأسنان الأردنيين حتى اليوم.

وكانت الجمعاني أول امرأة تشغل منصب نائب رئيس مجلس النواب في ٢٠٠٦–٢٠٠٧ وقد استعملت هذا المنصب لتلقي مزيدا من الضوء على أهمية الدور الذي يمكن للمرأة أن تقوم به في العملية التشريعية. ومنذ انتخابها والجمعاني تدعو بدون تعب أوملل لقضايا الصحة، والمرأة والطفل في البرلمان وكانت رئيسة لجنة الصحة والبيئة. وهي موضع احترام وتقدير من ناخبيها بعد أن تمكنت من اقامة عدة مشاريع صناعية في دائرتها، وموفرة بهذا عددا من فرص العمل. كما يتم النظر اليها كعضو في مجلس النواب استطاع أن يؤمن الحقوق لأولئك الذين لم يكونوا يمتلكونها سابقا.

وقد حازت الجمعاني على وسام الإستحقاق العسكري ووسام الاستقلال ووسام الكوكب الأردني للشرف عن عملها، وواصلت مسيرتها بالخدمة في البرلمان.

وهي متزوجة ولديها أربعة أطفال.

حياة مسيمي

ان النائب حياة مسيمي هي أول إمرأة عضو في حزب سياسي تفوز بمقعد في مجلس النواب. وتم انتخاب مسيمي في عام ٢٠٠٣ في الدائرة الإنتخابية الأولى في محافظة الزرقاء حيث حصلت على أكبر عدد من الأصوات بين النساء ال٥٤ اللواتي ترشحن في تلك السنة. وبحصولها على نسبة ١٠ بالمئة تقريباً من مجموع الاصوات في دائرتها، كانت على وشك أن تفوز بمقعد في المجلس خارج نظام الكوتا ولكنها خسرت بفارق ضئيل من الأصوات لم يزد عن ٥٤ صوتا. وبكونها عضوا ناشطا في حزب جبهة العمل الإسلامي لفترة طويلة قبل أن تترشح لإنتخابات مجلس النواب، فهي تعزو الفضل في نجاحها لهذه المشاركة.

«نصيحتي لمرشحات المستقبل أن يكنّ أعضاء في حزب سياسي لأنهن سيحصلن هناك على الدعم والتشجيع على المضي قدما.»

وهي متزوجة ولديها خمسة أطفال، وتعتقد مسيمي أن «احد الإنجازات يكمن في حقيقة أني قادرة على أن أكون اما لخمسة أطفال وأن أكون شخصية عامة أيضا ومن دون وجود تعارض بين الإثنين.»

ولدت مسيمي في نابلس في الضفة الغربية وحصلت على درجة البكالوريوس في الصيدلة من الجامعة الأردنية واصبحت لاحقا مساعدة عميد كلية المجتمع الإسلامي بعد أن درست فيها مدة ثمانية سنوات. وهي رئيسة لجنة المرأة في نقابة الصيادلة الأردنيين وعضو في جمعية المحافظة على القرآن الكريم.

وكانت مسيمي مقررا للجنة الصحة والبيئة وعضوا في لجان التوجيه الوطني والعمل والتنمية الإجتماعية في مجلس النواب. وهي فخورة بكونها تمثل المرأة والإسلام حيث تقول: «الانجازات، من وجهة نظري، هي أولا أن يكون هناك تمثيل للنساء في البرلمان... كان ينظر إلى حزب جبهة العمل الإسلامي على أنه لا يسمح للنساء في المشاركة، وكوني امرأة ونائب من الحزب الإسلامي هو دليل على عدم صحة ذلك.»

وترى مسيمي قدرات كبيرة للنساء في السياسة «إن أحد الأشياء التي ينبغي أن يتم اعتبارها وفهمها هو الدور الذي يمكن أن تقوم به النساء في عملية صنع السلام. وفي تقديري، لم يحقق البرلمان أهدافه والتي كان ينبغي أن يتم تحقيقها بأكملها.»

ISLAM

ليلى شرف

ان العين ليلى شرف أول امرأة تنضم الى مجلس الأعيان الأردني في عام ١٩٨٩، ممهدة بذلك الطريق للنساء اللواتي أتين بعدها. وكما تقول هي: «**كنت أول امرأة في مجلس الأعيان وقد تعتقد أني واجهت صعوبات مع زملائي الأعيان ولكن ذلك لم يحدث، لان الأعيان كان يتم اختيارهم من قادة الأحزاب ويكونون عادة مستنيرين وراشدين. بالعكس، واجهت صعوبة في تأدية عملي كعين، إذ لم يكن هناك نساء قبلي في مجلس الأعيان يمكنني أن أتعلم منهن.**»

وشرف من مواليد بيروت في العام ١٩٤٠ وحاصلة على بكالوريوس في التربية من الجامعة الأمريكية في القاهرة ودرجة الماجستير في الآداب من الجامعة الأمريكية في بيروت. وشغلت منصب وزير الإعلام في الفترة من ١٩٨٤ إلى عام ١٩٨٥ وتم تعيينها في المجلس الوطني الاستشاري عام ١٩٨٢.

وهي رئيسة مجلس أمناء جامعة فيلادلفيا الأردنية، ونائب رئيس المنظمة العربية للفكر الحديث. وتشغل مناصب رفيعة في عدد من المجالس من ضمنها: مجلس أمناء منتدى الفكر العربي ولجنته التنفيذية في الأردن، والجامعة الأمريكية في بيروت، بفرعيها في لبنان ونيويورك، والمركز الأمريكي للأبحاث الشرقية في الاردن والولايات المتحدة، ومركز أمريكا–الشرق الأوسط للخدمات التعليمية والتدريبية في واشنطن دي سي. وهي عضو كذلك في المجلس الأكاديمي الدولي التابع لجامعة الأمم المتحدة للسلام.

وشرف ملتزمة بخدمة قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان وبشكل خاص حقوق المرأة في العالم العربي. وهي عضو في مجلس المديرين لمعهد حقوق الإنسان في تونس، والمركز الوطني لحقوق الإنسان، وعضو سابق في المنظمة العربية لحقوق الإنسان في مصر وعضوا مؤسسا ونائب رئيس أسبق لفرعها في الأردن.

وشرف ايضا ناشطة في الجمعية الملكية لحماية الطبيعة منذ العام ١٩٧٧، وهي حاليا عضو في مجلس أمناءها بعد أن كانت تشغل منصبي الرئيس و نائب الرئيس. فقد واصلت تكريس نفسها للحفاظ على الطبيعة، حيث تناضل حاليا من أجل حماية غابات الاردن. وتقول موضحة بفخر: «**قد كاد القانون أن يعطي أراضي الغابات للمستثمرين من أجل إقامة المشاريع في الغابات. ونحن اعترضنا على ذلك لأن هذا قد يهدد جميع الغابات في الأردن. وقد قدت معركة ضد هذا التعديل وقد فزنا بالإجماع.**»

وشرف مناصرة قوية للمرأة ولقيامها بدور أكبر في العملية السياسية والتشريعية في الأردن. «**أرجو أن تكون النساء أكثر حضورا في مجلس النواب ومجلس الأعيان كذلك، فنحن نشكل نصف عدد السكان وينبغي أن نحصل على حصتنا العادلة. ينبغي أن نكون نصف البرلمان.**»

وهذا لن يحدث، في اعتقادها، إلا إذا اصبحت النساء على اطلاع اكبر واشتراك اكبر بالقضايا المدنية والإقتصادية والإجتماعية التي تواجه الوطن.

«**إن أفضل طريقة لكي تحضري نفسك لمراحل عملية صنع القرار هي المشاركة في المنظمات غير الحكومية، وفي عالم الأعمال وفي عالم الثقافة لأنك تحصلين بذلك على اطلاع، وثانيا تحصلين على الخبرة وتصبحين مدركة للمشاكل والقضايا التي تتم مناقشتها في البلد وذلك بطريقة ناضجة ومباشرة أكثر. عندها يمكنك أن تكوني مستعدة للوصول إلى مواقع صنع القرار.**»

وشرف عضو في لجنة شؤون التنمية البيئية والصحية والاجتماعية وهي أيضا عضو في لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الأعيان.

مجلس الأمة
مجلس الأعيان

صبحية المعاني

كانت العين صبحية المعاني قد عينت في مجلس الأعيان من عام ١٩٩٧ إلى العام ٢٠٠٥. وبصفتها سيدة أعمال تتمتع بخبرة واسعة في مجالي الصحة والزراعة، فقد جلبت المعاني منظورا فريدا من نوعه إلى مجلس الأعيان، وبشكل خاص للجنة شؤون الزراعة والمياه التي كانت عضوا فيها.

وتحمل المعاني، من مواليد حيفا ١٩٣١، دبلوم في التربية والتعليم وهي عضو في مجلس أمناء المدارس العصرية. كما كانت المدير العام ومن ثم رئيسة مجلس ادارة الشركة العربية للمستحضرات الطبية و الزراعية منذ عام ١٩٧٦ وحتى عام ٢٠٠٣. وساهمت في جهود مهمة للسياسة الوطنية منها مبادرة الأردن أولا، وكانت عضوا في لجنة مكافحة الفساد. وهي مناصرة قوية للشفافية وقد دعمت بفاعلية قوانين مكافحة الفساد عبر عملها في البرلمان.

كما أن المعاني شخصية عامة ناشطة، إذ أنها توظف علاقاتها في سبيل دعم القضايا الاجتماعية كالصحة والتعليم. وهي عضو مجلس أمناء المجلس الوطني لشؤون الأسرة، وتشغل منصب نائب رئيس الاتحاد الوطني لصاحبات الأعمال والمهن، وهي أيضا رئيسة جمعية مالكي مستودعات الأدوية وعضو في مجلس أمناء مستشفى الجامعة الأردنية.

و تعمل المعاني أيضا مع منظمة اليونيسيف للإسهام في تأمين مستقبل أفضل للأطفال الأردنيين.

العين

سلوى المصري

بينما شغلت العين سلوى المصري عدة مناصب حكومية، كانت دائما تدافع من أجل ضمان أن يتمتع الجميع بحق العيش بسلام وكرامة. إذ صرحت حين كانت تشغل منصب وزير التنمية الاجتماعية في الفترة ما بين ١٩٩٥-١٩٩٦، «لم يتم اهمال الجانب الإنساني ابدا في سياسات التنمية في الأردن. فعلى الرغم من محدودية الموارد، فقد كان الأردن نموذجا يحتذى به في خلق بيئة ملائمة للتكامل الإجتماعي، وقد استوعب ثلاث موجات كبيرة من المهاجرين. لقد حمى الحريات الأساسية وسمح لجميع الأشخاص بالمشاركة في العملية الديمقراطية.»

وقد تم تعيين المصري لمجلس الأعيان في عام ٢٠٠١، وتشغل حاليا منصب النائب الأول لرئيس اللجنة التنسيقية لإجتماع النساء البرلمانيات في الإتحاد البرلماني الدولي. وتعمل أيضا في لجنة شؤون التربية والثقافة، وفي لجنة شؤون التنمية البيئية والصحية والإجتماعية في مجلس الأعيان. وتساند المصري وبشدة تطوير العادات الإجتماعية وتغيير المعتقدات الثقافية تجاه القبول الإيجابي بمشاركة النساء في الحياة السياسية.

والمصري من مواليد نابلس في الضفة الغربية وهي تحمل درجة الماجستير في مجال الدراسات السكانية من الجامعة الأردنية. وقد عملت مساعدة بحث وتدريس في الجامعة الأردنية ومديرة القسم العلمي ومديرة مشروع تنمية المجتمع المحلي في جمعية رعاية أسرة الجندي، ومديرة برنامج المرأة والتنمية التابع لصندوق الامم المتحدة للسكان في مؤسسة نور الحسين.

وهي تقر بوجود تحديات كبيرة، ولكنها متفائلة بشأن مستقبل النساء في الأردن. وتضيف: «إن الأردن مدرك ضرورة اشتراك كل المجتمع في المعركة ضد الفقر والبطالة، وتعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص. وقد أكد أيضا على أهمية تقدم المرأة.»

والعين المصري متزوجة وأم لثلاثة أطفال.

مي أبو السمن

تتمتع العين مي أبو السمن بالتزام عميق بالتعليم وقد واصل عملها في مجلس الأعيان هذا التقليد. «لأني عملت في حقل التعليم من قبل، فإني أدعم جميع القضايا التي تهم النساء والشابات وخصوصا ما يتعلق بحقل التعليم.»

والعين أبو السمن من مواليد السلط في العام ١٩٥١. وتتضمن خبرتها في مجال التعليم حصولها على درجة الماجستير في الإدارة التربوية وبكالوريوس لغة عربية من الجامعة الأردنية. كما عملت أيضا مديرة لمدرسة السلط الثانوية للبنات.

وتضيف أبو السمن الى مجلس الأعيان المعرفة بالقضايا التي تواجه النساء في المجتمعات البدوية والنائية. وبصفتها الأمين العام لتجمع لجان المرأة الأردني، فقد عملت في تلك المجتمعات في قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وعملت عضوا في اللجنة الوطنية لشؤون المرأة واللجنة الملكية لحقوق الإنسان، وعضوا في مجلس أمناء جامعة الحسين بن طلال والمجلس الأعلى للإعلام والمركز الوطني لحقوق الإنسان.

ومنذ تعيينها في ٢٠٠٣، عملت أبو السمن في لجنة الشؤون التربوية والثقافية، ولجنة تنمية الشؤون البيئية والصحية والاجتماعية. وتقول موضحة: «إن دور اللجنة مهم جداً وله أثر على القوانين التي سيتم سنها وخصوصاً القوانين التي تمس قضية المرأة، ولذا علينا أن نضغط لنؤثر على القرار ليكون في صالح المرأة.»

وأبو السمن متحمسة لمستقبل النساء والسياسة ومتفائلة بما يمكن تحقيقه وتقول: «أتمنى أن توجه زميلاتي الإناث جميع طاقاتهن للوصول إلى أهدافهن دون فشل. إن المرأة موجودة في جميع فروع الحكومة؛ فهي في السلطة التنفيذية و السلطة التشريعية والنظام القضائي – فالقيادة السياسية والدعم غير محدودين، وأود أن أقول لزميلاتي أن الفرص مفتوحة لهن وينبغي عليهن أن يغتنمن هذه الفرص للازدهار.»

والعين أبو السمن متزوجة وأم لستة أطفال.

رويدا المعايطة

العين رويدا المعايطة هي أول امرأة أردنية يتم تعيينها في منصب رئيس جامعة، ومنصب نائب رئيس جامعة ومدير عام مستشفى تعليمي وعميد كلية جامعية، ولدى المعايطة التزام عميق بالتعليم والصحة. وفي عام ١٩٩٦، حصلت العين المعايطة على جائزة شومان للعلماء العرب الشباب في حقل العلوم الطبية، وبالإضافة إلى ذلك فهي حاصلة على العديد من الجوائز من جامعات أمريكية مختلفة على مدى السنين.

و المعايطة من مواليد الكرك في عام ١٩٥٥، وتحمل درجتي الماجستير والدكتوراة في الصحة العامة من جامعة تولان في الولايات المتحدة. وشغلت عدة مناصب عامة على مدى مسيرتها، منها مديرة المشروع الأردني الكندي لتطوير التعليم والموارد البشرية ومنصب نائب رئيس جامعة العلوم والتكنولوجيا ومنصب مدير مستشفى الملك عبد الله الأول الجامعي ورئيسة الجامعة الهاشمية. وكانت المعايطة أيضاً أول مديرة لمنظمة النساء العربيات التابعة للجامعة العربية.

ومنذ دخولها مجلس الأعيان عام ٢٠٠٣، وكأمين عام المجلس الوطني لشؤون الأسرة، فقد كانت العين المعايطة تعمل على تشريع مهم لتقوية وتعزيز وضع النساء وحماية بيئة الأسرة في الأردن، ومثال على ذلك عملها من خلال المجلس الوطني لشؤون الأسرة لصالح سن مشروع قانون يؤدي إلى الإرشاد الأسري وتشكيل وحدات للمصالحة في المحاكم الشرعية، الأمر الذي سيساعد بشكل كبير على تخفيض حالات الطلاق في الأردن وبالتالي آثاره السلبية على أفراد الأسرة.

وتعتقد المعايطة أن الحكومة والسلطة التشريعية عليهما واجب مهم لضمان صحة الأمة: «**إن قطاع الصحة في معظم دول العالم في أغلبه قطاع عام ولذلك يتأثر بأداء قطاع الخدمات العامة. ويعتمد الإنجاز والتحسينات في القطاع الصحي على أداء العاملين فيه وعلى كل المستويات، الأمر الذي ينعكس بدوره على ظروف عملهم العامة.**»

والمعايطة عضو لجنة الشؤون التربوية والثقافية وأيضاً لجنة تطوير الشؤون البيئية والصحية والاجتماعية في مجلس الأعيان.

إنعام المفتي

لقد أضافت العين إنعام المفتي معرفة عميقة بصراعات المرأة في الأردن على دورها في مجلس الأعيان. في عام ١٩٧٩ أصبحت المفتي أول امرأة تشغل منصباً وزارياً، اذ شغلت منصب وزير التنمية الاجتماعية. وبالاضافة الى تحقيقها هذا الإنجاز الكبير للنساء، فقد كانت مسيرتها حافلة بخبرة واسعة وعدد كبير من الإنجازات ومن ضمنها الحصول على وسام الكوكب الأردني من الدرجة الأولى عن الأعوام التي قضتها في خدمة الوطن.

ولدت العين المفتي في صفد عام ١٩٢٩ وحصلت على بكالوريوس في التربية من الجامعة الأمريكية في القاهرة، وعملت معلمة في معهد تدريب المعلمات و في الإذاعة الأردنية في أواخر الخمسينات وكانت أول امرأة تشغل مقعداً في المجلس الوطني الاستشاري وهو المجلس الذي حل مكان مجلس النواب المنتخب من عام ١٩٧٤ الى عام ١٩٨٤. وكانت مستشارة للملكة نور الحسين لشؤون التنمية والعلاقات الدولية، ومديرة معهد تدريب الفتيات في وكالة الغوث الدولية ومديرة دائرة شؤون المرأة في وزارة العمل. وهي عضو في العديد من المنظمات ومن ضمنها الإتحاد الوطني لأندية صاحبات الأعمال والمهن وملتقى النساء العالمي ونادي خريجي الجامعة الأمريكية في القاهرة.

وخلال مدة توليها منصبها في وزارة العمل، قامت المفتي بتطوير خطة لدمج النساء في فروع التنمية الإقتصادية والاجتماعية في الحياة الأردنية. وشمل عملها في هذا المجال التأثير على سياسة الأمم المتحدة حول دمج النساء في المجتمع والسياسة وذلك في اجتماع للأمم المتحدة مع الإتحاد النسائي والإتحاد الأردني للمرأة. كما سلطت الضوء على أراء النساء عبر ترأسها لمؤتمر عقد في جنيف، سويسرا بعنوان «تحقيق السلام على يد المرأة» والذي ناقش وجهة نظر النساء في تحقيق السلام.

وقد تم تعيين المفتي عضوا في مجلس الأعيان عام ٢٠٠٣. وهي عضو في لجنة الشؤون التربوية والثقافية ولجنة تنمية الشؤون البيئية والصحية والإجتماعية.

وجدان التلهوني الساكت

العين وجدان التلهوني الساكت، وبخبرتها في امتلاك وإدارة عملها الخاص، قد جلبت منظورا خاصا لمنصبها في مجلس الأعيان. وعلى الرغم من أنها ترشحت لانتخابات مجلس النواب عام ٢٠٠٣ عن الدائرة الثالثة التنافسية في عمان وحصلت على أكثر من ١٢٠٠ صوتا، الا أنها لم تنجح في تلك الإنتخابات، وتبع ذلك تعيينها في مجلس الاعيان في ذات السنة. وهي عضو في لجنة الشؤون المالية والإقتصادية ولجنة الشؤون الإدارية في مجلس الأعيان.

«إن إحدى المشاكل الصعبة والمهمة هي نقل قضايا المرأة والمرأة العاملة ومشكلات العمل بشكل عام إلى السلطة التشريعية.»

وتشغل العين الساكت حاليا رئاسة ملتقى سيدات الأعمال والمهن الأردني وتؤمن بأن عملها مع تلك المنظمة كان تحضيرا ممتازا لدورها في السياسة.

«رؤيتنا هي المشاركة في تنمية الأردن السياسية والاجتماعية وبكل تأكيد الاقتصادية. نحن نحاول أن نشجع النساء على أن يكن مستقلات اقتصاديا وأيضا نشجعهن على أن يصبحن صانعات قرار.»

والعين الساكت من مواليد عمان في عام ١٩٣٩، وهي حاصلة على درجة البكالوريوس في السياسة والإقتصاد من كلية بيروت للبنات، وثم عملت في البنك المركزي الأردني في دائرة الأبحاث والدراسات الإقتصادية ونالت شرف أن تكون ممثلة الإتحاد الدولي لصاحبات الأعمال والمهن لدى اللجنة الإقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والتابعة للأمم المتحدة.

والساكت متزوجة وهي أم لثلاثة ابناء، وتُرجع الفضل الى اسرتها على قدرتها على تكريس جزء كبير من حياتها للعمل السياسي: «**لأنني كنت دائما سيدة أعمال فقد كنت أعمل بجد طوال الوقت . إني واحدة من النساء المحظوظات لأني أحظى بدعم زوجي وأولادي وإخواني، ولكن أمي لديها بعض التحفظات.**»

وتدرك الساكت بأنه وعلى الرغم من مسيرتها الناجحة فانها ما زالت في البداية. وتؤكد قائلة: «**إن طموحي كبير وأتطلع دائماً إلى الأمام.**»

نوال فاعوري

إن العين نوال فاعوري قيادية اسلامية وناشطة من أجل حقوق المرأة وهي أيضا مؤازرة للنساء في الحكومة. وتعتقد بأن أمل النساء في التقدم يكمن في سن قوانين حديثة والتي ستمكن جميع قطاعات المجتمع، ومن ضمنهم النساء، من المشاركة في الحياة السياسية في الوطن.

وقد كانت العين فاعوري، والتي عينت في مجلس الأعيان عام ٢٠٠٥، أول امرأة يتم انتخابها في المجلس الإستشاري لحزب جبهة العمل الإسلامي في الأردن. وهي حاليا عضو في المكتب السياسي لحزب الوسط الإسلامي وقد سبق لها أن ترشحت لنيل مقعد في مجلس النواب.

إن كتابات وابحاث فاعوري معروفة على مستوى العالم. وقد كانت واحدة من أربع باحثين تمت دعوتهم للمشاركة في المؤتمر الإسلامي الدولي الأول والذي عقد في عمان الأردن في العام ٢٠٠٥. وقد ركزت رسالتها على طرق زيادة مشاركة النساء في الحياة السياسية، ودعت رجال الدين المسلمين إلى «**التركيز على المبادئ الإسلامية التي تتعلق بقضايا المرأة... وتمهيد الطريق أمام النساء للمشاركة في عملية صنع القرار في بلادهن.**»

وهي عضو في مجموعة القارئين العرب لتقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية العربية لعام ٢٠٠٥.

وحصلت فاعوري على درجة الدكتوراة في التربية من جامعة عمان العربية للدراسات العليا. وقادها التزامها الراسخ بتعليم الفتيات إلى تأسيس مدرستها الخاصة، مدرسة ابن تيمية، والتي تقع على بعد ٤٠ كيلومترا خارج العاصمة عمان، هادفة لتعليم جيل جديد من النساء الشابات بحقوقهن. وقد شغلت مناصب في العديد من اللجان الملكية مساهمة في تكوين سياسة وطنية من خلال عملها في مبادرة الأردن أولا ومبادرة الأجندة الوطنية. وكما تشغل مقاعد في ادارات عدد من المنظمات الخيرية، وبشكل خاص المنظمات التي توجه اهتمامها نحو ذوي الإحتياجات الخاصة والنساء والأطفال والبيئة والتنمية والتعليم.

ولديها آمال كبيرة بالنساء في البرلمان الأردني، وتتطلع قدما لزيادة الدعم من الحكومة الأردنية.

«إن النساء يأملن في مجموعة من القرارات التنفيذية من قبل الحكومة، ومن ضمنها الإعلام الذي يتبنى قضايا المرأة في جميع المجالات. وشعورنا لحد الآن، هو أن الحكومات السابقة لم تعرنا الإهتمام الذي نستحقه.»

وفاعوري عضو في الإتحاد النسائي الأردني العام. وتشغل عضوية لجان الشؤون التربوية والثقافية، ولجنة تنمية الشؤون البيئية والصحية والاجتماعية في مجلس الأعيان.

الخارطة السياسية للاردن

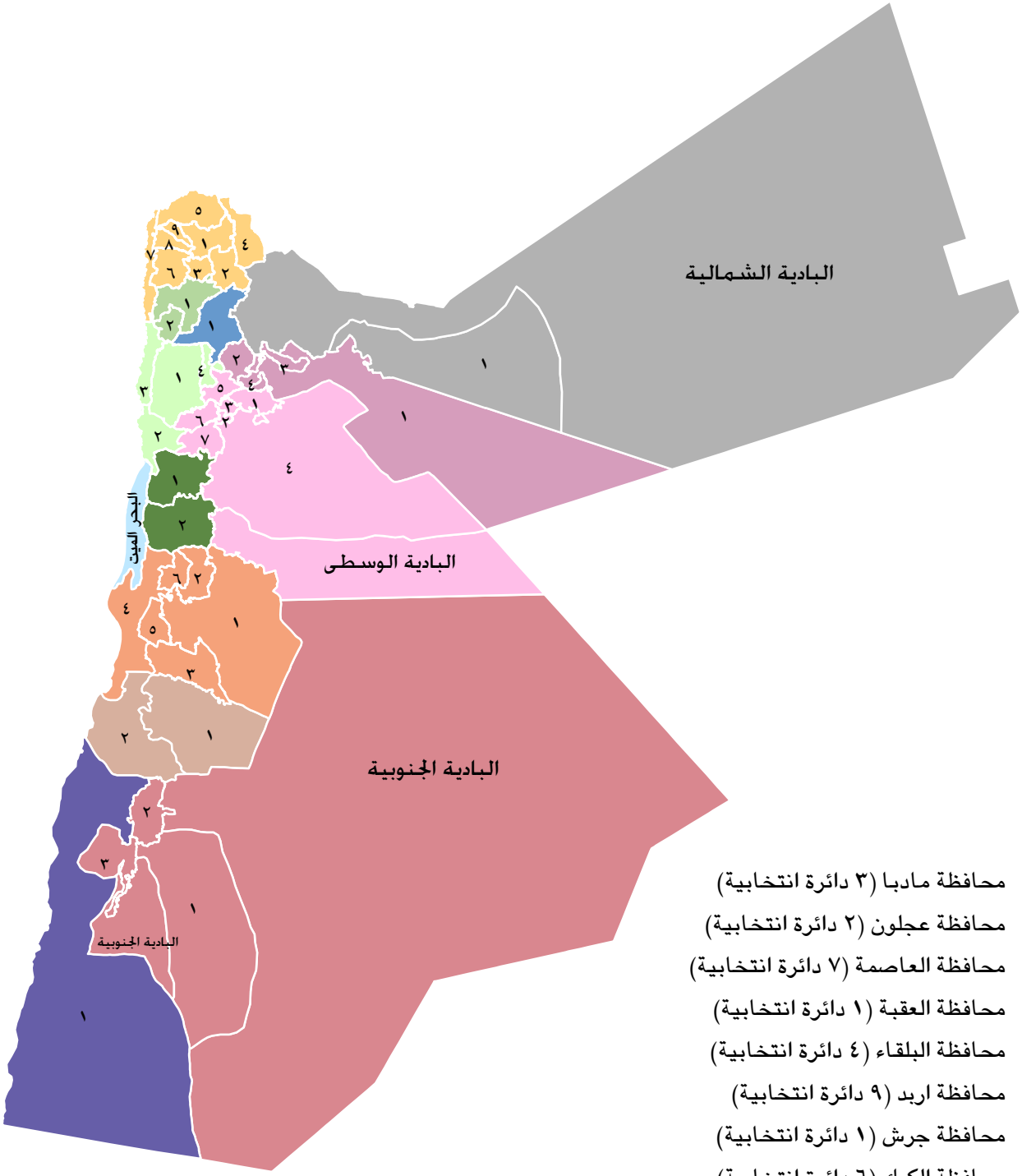

شكر وعرفان

يتقدم المعهد الديمقراطي الوطني بالشكر للدعم الذي تلقاه من الصندوق الوطني للديمقراطية والذي مول هذا العمل وترجمته إلى اللغة العربية.

كما يتقدم المعهد بخالص شكره للنساء الأعضاء في مجلسي الأعيان والنواب وموظفيهم وأمانة السر في كلا المجلسين على تعاونهم عن طريق تزويدنا بالمعلومات المطلوبة. وشكر خاص لوكالة الأنباء الاردنية– بترا والإتحاد النسائي الأردني العام على مساعدتهم في تأمين صور أرشيفية للبرلمانيات الأردنيات.

ولم يكن لهذا المشروع أن يتحقق لولا العمل الجاد والتزام مسؤولة البرامج في المعهد الديمقراطي الوطني في الأردن لمى صيداوي، وفريق ذو كونكشين غروب. ونخص بالذكر: كاثي آلن وستانلي تساو. وشكر خاص نتقدم به إلى المصورة المحترفة كيم زموالت والمصممة الغرافيكية لوري واردیان لقدرتهن على جعل صور النساء تسطع في هذا العمل، وللسيدة ناديا الشريف لمراجعتها للنص.

THE CONNECTIONS GROUP
STRATEGY · MESSAGE · TARGET

KIM ZUMWALT PHOTOGRAPHY

WARDIAN design

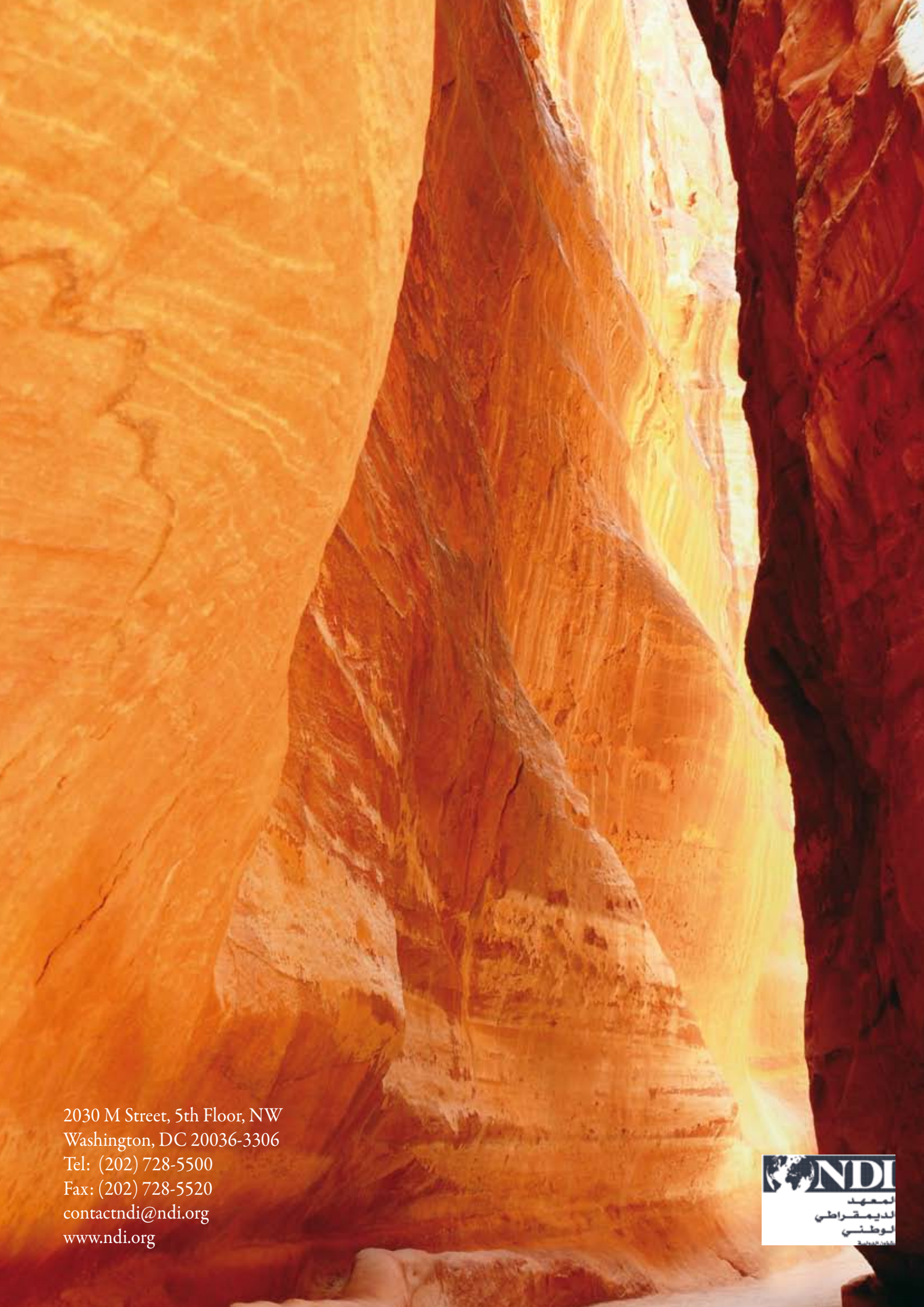

2030 M Street, 5th Floor, NW
Washington, DC 20036-3306
Tel: (202) 728-5500
Fax: (202) 728-5520
contactndi@ndi.org
www.ndi.org

NDI
المعهد
الديمقراطي
الوطني